الأمم المتحدة

A/ES-10/852–S/2021/191

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من توجيه الانتباه مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تصاعد الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

لقد مر ما يزيد قليلا على أسبوع واحد منذ آخر رسالة لنا، ولم يمر يوم لم تستغل فيه إسرائيل أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتكثيف انتهاكاتها مع استمرار انشغال العالم التام بالجائحة. وتهدف مظاهر الاحتلال العدائي هذه إلى إلحاق معاناة شديدة من خلال أعمال العنف، والتجريد من الملكية، والتشريد، والتجريد من الإنسانية، وغير ذلك من أشكال القمع المعايرة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من حملة استعمار وضم صارخة في انتهاك خطير للقانون.

ولا بد من التذكير بأن اليوم يصادف الذكرى السابعة والعشرين للمذبحة التي ارتكبها في الحرم الإبراهيمي في الخليل مستوطنٌ إسرائيلي إرهابي، قتل 29 فلسطينيا كانوا يؤدون صلاة الفجر، من بينهم أطفال ومسنون، وجرح عشرات آخرين. وكان وجود ذلك المستوطن الإرهابي في الحرم وخروجه على القانون أمرين ساعدت وحرضت عليهما السلطة القائمة بالاحتلال، التي لا تزال حتى يومنا هذا تفعل الشيء نفسه مع مئات الآلاف من المستوطنين الذين تواصل نقلهم إلى فلسطين المحتلة، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وللالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 904 (1994)، الذي دعا فيه المجلس في جملة أمور إلى نزع أسلحة المستوطنين الإسرائيليين والميليشيات الإسرائيلية وإلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين.

لقد كانت مذبحة الحرم الإبراهيمي نقطة تحول استغلتها إسرائيل بالكامل لإغلاق أجزاء من مدينة الخليل القديمة أمام الفلسطينيين، بما في ذلك شارع الشهداء، حيث تم بأمر عسكري إغلاق مئات المحلات

التجارية، التي لا تزال مغلقة حتى يومنا هذا، مما يخنق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحركة في المدينة، ولتقسيم المدينة بل وتقسيم المسجد نفسه، وكل ذلك من أجل توفير الحماية والامتيازات للمجموعة المتطرفة من المستوطنين اليهود المتعصبين الذين نقلوا بشكل غير قانوني إلى هناك. وما زال هذا الاستعمار المنهجي والوحشي مستمرا حتى اليوم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع إمعان إسرائيل في ترسيخ احتلالها غير القانوني لما يقرب من 54 عاما.

وما برحت إسرائيل تحاول منذ عقود تطبيع سياساتها غير القانونية المتمثلة في هدم المنازل والتشريد القسري وبناء مستوطنات استعمارية في فلسطين تحت ذرائع لا حصر لها، تتراوح بين "الشواغل الأمنية"، و "مطالبات" المستوطنين بالممتلكات، وعدم وجود رخص بناء، ومزاعم توراتية تساق كمبررات لهذه الجرائم. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار أي شيء طبيعيا بشأن هذه الأفعال الشاذة وغير الأخلاقية وغير القانونية وأثرها الخطير على الأشخاص المستهدفين، أطفالا ونساء ورجالا على السواء.

وفي هذا الصدد، لا بد من توجيه الانتباه إلى الحالة في القدس الشرقية المحتلة، حيث تواجه عائلات فلسطينية لا حصر لها الإخلاء القسري من منازلها لإفساح المجال أمام المستوطنين الإسرائيليين. وتمضي هذه الأعمال غير القانونية على قدم وساق بدعم من محاكم الاحتلال الإسرائيلية، التي تواصل إصدار قرارات "قضائية" تعزز هذه الجرائم المرتكبة ضد العائلات الفلسطينية وتدعي أن عمليات الإخلاء ضرورية لتمكين اليهود من "استرداد" ملكيات، منذ إنشاء إسرائيل. بيد أن القانون نفسه لا ينطبق على الفلسطينيين، الذين كانوا ولا يزالون يقتلعون من منازلهم ويجردون من ملكياتها.

وقد رفضت المحاكم الإسرائيلية طعونا مقدمة من عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح وحي سلوان ضد الإخلاء القسري من منازلها لصالح مجموعتي نهالات شمعون وعطيرت كوهانيم الاستيطانيتين المدعومتين من الدولة. وتواجه العائلات، التي تعيش في حي الشيخ جراح وحي سلوان قبل قيام إسرائيل وبدء الاحتلال بفترة طويلة، حملات منذ عقود من قبل جماعات استيطانية تتمتع بالدعم التلقائي لما يسمى بالنظام القانوني للاحتلال.

وتأمر حملات التشريد الجماعي الوشيك في القدس الشرقية المحتلة عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح بترك منازلها في موعد أقصاه 2 أيار/مايو 2021، وعائلات في حي سلوان بحلول آب/أغسطس 2021. ووفقا لمنظمة إير عميم غير الحكومية الإسرائيلية، إذا لم يتم وقف عمليات الإخلاء، فإن أكثر من ألف فلسطيني من حيي الشيخ جراح وسلوان قد يقتلعون من منازلهم ومجتمعاتهم المحلية، ويحل محلهم مستوطنون، وهو ما يرقى إلى شكل من أشكال النقل القسري. وتهدف هذه الحملات غير القانونية إلى تكرار الوضع في الخليل، حيث تتعدى جيوب المستوطنين على الفلسطينيين داخل المدينة نفسها، بما يفرض واقعاً لا يطاق من القمع والفصل والتمييز وييسر خطط الضم.

وهذه الممارسات التي تعزز وتديم تفوق وامتياز فئة على أخرى، وهي ممارسة من التمييز والفصل العنصري الصارخين، تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تحظر أي محاولات لتغيير طابع مدينة القدس الشريف وتكوينها الديمغرافي ووضعها. ونذكّر بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس في جملة أمور "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي

تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وبالإضافة إلى الصدمات وحالات التشريد المستمرة والمتكررة التي تتكبدها العائلات الفلسطينية، بما في ذلك 146 شخصا، من بينهم 83 طفلا، في حمصة البقيع في غور الأردن، والتدمير السافر للمعونة الإنسانية لهذه العائلات الضعيفة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال هدم المنازل والإخلاء في أجزاء أخرى من فلسطين.

وفي 15 شباط/فبراير، اضطرت عائلتان فلسطينيتان أخريان في القدس إلى هدم منزليهما بأنفسهما لتجنب رسوم الهدم الباهظة التي يفرضها الاحتلال. وكانت إحدى هاتين العائلتين هي عائلة عوض الله، التي اضطرت إلى أن تهدم بنفسها منزلها المكون من طابقين، الذي بني في شعفاط منذ أكثر من 20 عاماً، بعد العديد من المحاولات غير الناجحة للحصول على رخصة يصدرها الاحتلال. وفي اليوم نفسه، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدم المزيد من المنازل الفلسطينية في القدس؛ وأمرت أيضاً بوقف بناء ثلاثة منازل في الخضر، جنوب بيت لحم، بذريعة أنها بنيت بدون رخص، تمهيدا لهدم تلك المنازل أيضا. ووفقا لمنظمة كسر جدار الصمت غير الحكومية الإسرائيلية، رفضت إسرائيل ما يقرب من 99 في المائة من طلبات رخص البناء التي قدمها الفلسطينيون على مر السنين، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين بناء وتنمية مجتمعاتهم المحلية في الأراضي الخاصة بهم.

وتشكل هذه الانتهاكات المنهجية بوضوح جزءاً من مخططات إسرائيل للاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات، التي لا تزال تتواصل بلا هوادة، ويصاحبها نقل المزيد من المستوطنين وتزايد عنفهم وتطرفهم ضد السكان الفلسطينيين. وهذه الجرائم تدعمها رسميا الحكومةُ الإسرائيلية والعديد من المنظمات، بما في ذلك تلك التي تدعي أنها "مؤسسات خيرية"، مثل الصندوق القومي اليهودي، الذي قرر مؤخرا أن "يأذن رسميا" بشراء الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تسريع التوسع الاستيطاني. ومثلما تذكر مؤسسة السلام في الشرق الأوسط التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، فإنه "على الرغم من الجدل الكبير الذي أثارته هذه السياسة 'الجديدة'، فإن الواقع هو أن الصندوق القومي اليهودي يعمل منذ وقت طويل لدعم المستوطنات. أما الجديد في الأمر الآن فهو أنه في حين كان الصندوق يفضل في الماضي التعتيم عمدا على أنشطته المتعلقة بالمستوطنات، فإنه لا يجد غضاضة بموجب السياسة الجديدة في إعلان وتعزيز دعمه لبناء المستوطنات".

ويزيد من فضح مخطط إسرائيل للضم تشييدُها لمئات الطرق والأنفاق والجسور المصممة لخدمة المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فعلى سبيل المثال، يشمل أحد مشاريع الضم الإسرائيلية الجارية بناء طريق معزول يسمى "طريق السيادة"، يهدف إلى ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" غير القانونية بالتكتلات والمواقع الاستيطانية القريبة. ومن الأهداف الواضحة الأخرى لهذا المخطط الدفع قدما ببناء المستوطنات في ما يسمى بمنطقة "E-1"، حيث تسعى إسرائيل إلى ترسيخ وجود المستوطنين من أجل إحداث ضرر لا يمكن إصلاحه بوحدة أرض الدولة الفلسطينية. ومثلما حذرت منظمة "السلام الآن" غير الحكومية الإسرائيلية فيما يتعلق بهذه الخطوة غير القانونية، "تقوم الحكومة الإسرائيلية بحكم الواقع بضم الضفة الغربية باستثمار بلايين الشيكلات في طرق مصممة لمضاعفة عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن بل أكثر".

ونذكّر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

- كرّر "مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا"
- أكّد "أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات"
- أهاب بالدول "أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967".

ومع ذلك، تتمادى إسرائيل في تحدي مجلس الأمن، بالمضي قدما في تنفيذ جميع هذه التدابير غير القانونية، التي ما برحت تصاحبها أيضا زيادة حادة في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، مع انضمام الجنود الإسرائيليين إلى الاعتداءات المتصلة بالمستوطنين أو رفضهم التدخل. وفي نداء عاجل إلى عدد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بتصاعد عنف المستوطنين، طلبت مؤسسة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان على وجه الاستعجال "تدخل المنظمة الفوري لحماية السكان الفلسطينيين المشمولين بالحماية من هجمات المستوطنين المنهجية والمستمرة، التي ترتكب دون عقاب مؤسسي".

ولا يمكن إنكار أن هذا العنف والعدوان اللذين يرتكبهما المستوطنون يحدثان بتحريض مباشر من الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين والدينيين الإسرائيليين ومن ثقافة الكراهية التي يتواصل إذكاؤها بخطاب متطرف. وتشير دراسة أجرتها مؤخرا الجامعة العبرية بعنوان "خريطة الكراهية" إلى أن الفلسطينيين هم الفئة التي يخاف منها اليهود الإسرائيليون ويكرهونها أكثر من أي فئة أخرى، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن ارتفاع معدلات الكراهية والرفض يشير إلى أن التحريض ضد الفلسطينيين أمر مسموح به ومقبول. ومع دخول إسرائيل جولة أخرى من الانتخابات، تظل الصلة الساخرة بين الخطاب المناهض للفلسطينيين والتحريض ضدهم شديدة التوهج.

وتظل أيضاً عملية تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته هذه تتجلى في استمرار إسرائيل في اعتقال المدنيين واحتجازهم وإيذاء الفلسطينيين المحتجزين في سجونها البالغ عددهم حوالي 000 5 شخص. ففي الأسابيع الأخيرة، تم اعتقال واحتجاز عشرات الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. ومن الأمور الصادمة أنه كان من بين المعتقلين صَبيان صغيرا السن، يبلغان من العمر 8 و 6 سنوات في بلدة حزما. وبالإضافة إلى ذلك، في 16 شباط/فبراير، أصيبت امرأة فلسطينية تدعى رحمة أبو عاشور تبلغ من العمر 67 عاما بنوبة قلبية أدت إلى وفاتها بعد أن داهم جنود إسرائيليون منزلها أثناء غارة في أبو نجيم، شرق بيت لحم. وتقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل روتيني بعمليات الاعتقال العنيفة هذه دون أدنى اعتبار لحالة الطوارئ المعلنة في الضفة الغربية بسبب الجائحة ولرفاه السكان المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني.

وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً استخدامها للاحتجاز الإداري، باحتجاز الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى، دون تهمة أو محاكمة. ومن بين المئات المحتجزين شخص يدعى محمد الحلبي، وهو عامل إغاثة فلسطيني من قطاع غزة، محتجز إداريا منذ أربع سنوات. ووفقاً لمحاميه، فقد حضر السيد الحلبي أكثر من 140 جلسة استماع بالمحكمة العسكرية منذ اعتقاله. وقد دعا خبراء حقوق الإنسان

في الأمم المتحدة إسرائيل إلى إطلاق سراح السيد الحلبي أو منحه على الفور محاكمة عادلة، قائلين: "إن سيادة القانون الدولي تقضي بعدم جواز احتجاز أي شخص يقبض عليه إلا إذا كانت هناك شكوك معقولة في أنه ارتكب جريمة معترف بها، وبضرورة عرض التهم والأدلة بوضوح حتى يعرف المدعى عليه ما يتعين أن يجيب عليه". ومن المقرر عقد جلسة استماع أخرى في المحكمة العسكرية للسيد الحلبي في 3 آذار/مارس 2021. وندعو إلى إطلاق سراحه وإطلاق سراح جميع المدنيين الفلسطينيين الذين تسجنهم السلطة القائمة بالاحتلال بصورة غير قانونية.

وتواصل إسرائيل أيضاً سياستها اللاأخلاقية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلسطينيين، من باب إلحاق عقوبات وصدمات جماعية بأسرهم، بمنعهم من دفن موتاهم وفقا للطقوس الدينية والثقافية. وفي 20 شباط/فبراير، أعادت إسرائيل في نهاية المطاف جثمان داود الخطيب، الذي توفي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي نتيجة لسوء المعاملة والإهمال الطبي من جانب سلطات السجن. ولكن هناك ما لا يقل عن 70 جثمانا لموتى فلسطينيين لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تحتجزها، بالإضافة إلى المئات الذين تم احتجازهم ودفنهم سرا في مقابر يسيطر عليها الاحتلال. وندعو إلى وضع حد لهذه الممارسة القاسية وغير القانونية وإلى إعادة الجثامين إلى ذويها لدفنها.

وفي هذا العام، ونحن نقترب من مرور 54 عاما على بدء الاحتلال، ونحتفل مرة أخرى بالذكرى السنوية للعديد من الأحداث المأساوية الأخرى، تقضي الحكمة التقليدية بأن الرد الوحيد القابل للتطبيق على إفلات إسرائيل من العقاب هو من خلال التدابير الوقائية، بما في ذلك تدابير جادة للمساءلة. فما لم تكن هناك عواقب، فمن الواضح أن هذه الجرائم وهذه اللاإنسانية لن تنتهي.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن أن تظل إسرائيل هي الاستثناء لكل قاعدة؛ فهذه المعاملة التفضيلية إنما جرأتها على الإفلات من العقاب وقوضت القانون الدولي، وهو أمر تترتب عليه آثار كارثية على شعبنا والنظام القائم على القواعد ككل. ولقد حان الوقت للمساءلة، إذ أن وقف الانتهاكات ووقف تصعيد الحالة هما السبيل الوحيد لخلق الثقة وفتح آفاق ذات مصداقية لصنع السلام، سلام ينشده على الصعيد العالمي جميع الذين يؤيدون توافق الآراء الدولي القائم منذ أمد طويل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى نحو ما صرح به رئيس الوزراء محمد أشتية في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع: "في حين نظل ملتزمين بالسلام القائم على حل الدولتين لإعمال الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا في العيش في دولة فلسطين المستقلة المتصلة الأراضي ذات السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين استنادا إلى قرار الأمم المتحدة 194، فإن الواقع على الأرض بعد 30 عاما من عملية السلام هو تدمير منهجي لدولة فلسطين وحل الدولتين". ونحث المجتمع الدولي على العمل فوراً على التمسك بالقانون الدولي، وحماية الشعب الفلسطيني، ووقف تدمير حل الدولتين، وبذل الجهود اللازمة للمضي قدماً في تحقيق سلام عادل، سلام فلسطيني – إسرائيلي لن يحول منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً آفاق السلام والأمن العالميين.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 705 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى

16 شباط/فبراير 2021 (A/ES-10/851-S/2021/148)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم